قاموس الفينيق للأراضي المحتلة- فلسطين: سورية الجنوبية

"نحن نريد تحرير فلسطين لأنها جزء منا ولأن حياتنا تنقص كثيراً إذا فقدنا فلسطين." (سعاده)

أما وقد أعلن وزير الخارجية الأميركية "مايك بومبيو" أن بلاده لم تعد ترى وجود المستوطنات الإسرائيلية في ما يسمى بالضفة الغربية لنهر الأرض مخالفا للقانون الدولي، فإننا ندق المسمار الأخير في نعش ما سُميّ بعملية السلام وحلّ الدولتين، ونعود إلى الحل القومي وقاموسنا القومي.

حين تتقدم الفينيق من مقاربة أي ملف من ملفات أراضينا السورية المحتلة، فإنها تتقدم من وحي عبارة سعاده الخالدة أعلاه والتي وردت في شرحه لغاية الحزب السوري القومي الاجتماعي في المحاضرة العاشرة. بكلام آخر، إننا دائما نسأل، ما الذي فقدناه من حياتنا حين فقدنا هذه القطعة من أرضنا أو تلك؟ ما هي الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؟ ما هو وضع الشعب السوري في تلك الأرض المحتلة اليوم؟ ما هو وضعهم في الشتات؟ ما هي الشروط الضرورية لاستعادة تلك الأرض؟

"فيمكن، بعد هذا التأسيس المتين، أن نجزأ بلادنا إلى مئة دولة وأن نسمي كل دولة باسم نخترعه، ويمكن أن يحتل بلادنا أجنبي واحد أو أكثر من أجنبي واحد ويُقسم وطننا بين دولتين أو أكثر. يمكن أن تنشأ في بلادنا أشكال سياسية كثيرة ويمكن أن تتبدل هذه الأشكال، لكن حقيقة واحدة تبقى ثابتة، هي حقيقة أمتنا وشخصيتنا القومية التي تغلب في الأخير على كل العوارض." (سعاده)

وحين نتكلم عن شعبنا المحتلة أرضه، فإننا نتكلم انطلاقا من كوننا شعب واحد. بالتالي، فالفلسطيني في لبنان أو الشام هو نازح وليس لاجئا. إنه مواطن سوري اضطر للنزوح من حيفا إلى بيروت مثلا. وفي قاموسنا، حيفا وبيروت هما مدينتان سوريتان يحق للمواطن التنقل بينهما دون أي رادع ودون خسارة أي من حقوقه القومية والمدنية كحق العمل والتملك والتعلم والطبابة والنشاط السياسي.

لقد أخطأت أنظمة سايكس بيكو، لا بل أجرمت، بحق أبناء شعبنا من الفلسطينيين حين اعتبرتهم لاجئين وليس نازحين. لقد أخطأت بل أجرمت حين علّبتهم في مخيمات لجوء وشحذت من المنظمات الدولية على اسمهم وسرقت ما شحذت ودفعتهم لليأس وأحضان التطرف الديني والمذهبي.

حين نقارب ملف فلسطين نقاربه من زاوية الحق القومي الذي لا يزول بتغيّر الظروف السياسية، ولا بقرارات الهيئات السياسية المحلية منها أو الدولية. بكلام آخر، نحن نقارب الموضوع من زاوية أنه لا يحق لأية هيئة التخلي عن أي شبر من أرضنا القومية. فإن فعلت، فإن هذا التخلي لا يلزم الشعب بأجياله المتعاقبة. بل إننا نقول حتى إذا قرر جيل كامل من هذا الشعب، في رقعة ما من الأرض السورية، أن يتخلى عن حقوقه، فإن تخليه هذا غير ملزم لا لبقية الشعب في باقي المناطق ولا للأجيال الآتية في تلك البقعة تحديدا.